

المواطنة

وتحديات السلم المجتمعي في العراق

*كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة
ghady.ahmed@feps.edu.
eg

*غدي حسن قنديل

باحثة من مصر

ملخص :

يشهد العراق اليوم تغييراً جذرياً، تمثل بإعادة بناء شبه كامل لدولة عراقية جديدة، إلا أن هذا البناء الجديد ترافق مع انحسار الشعور بالمواطنة والانتماء للعراق، من خلال صعود جملة من الولاءات الفرعية في قائمة أولويات المواطن العراقي وتراجع الولاء للعراق، وبالتالي أصبح المواطن العراقي يبحث عن الأمن والاستقرار من خلال القبيلة والقومية والطائفة، الأمر الذي أثر على مفهوم المواطنة، وأصبح الولاء للطائفة والقومية والمذهب بدلا من الولاء للوطن، ما ترتب عليه عدد من المؤشرات الخطيرة التي كان لها بالغ الأثر على رغبة العيش المشترك بين مكونات الشعب العراقي، ما أفضى إلى الإخفاق في إرساء مبادئ السلم المجتمعي في العراق.

كلمات مفتاحية : المواطنة- العراق- السلم المجتمعي- الأقليات

Citizenship and the Challenges of Community Peace in Iraq

Ghady Hassan Kandil

Researcher in Political Science

MA in Political Science، Faculty of Economics and Political Science، Cairo University

ABSTRACT

Today، Iraq is witnessing a radical change، represented by the almost complete rebuilding of a new Iraqi state. However، this new establishment was accompanied by a decline in the sense of citizenship and belonging to Iraq، through the rise of a number of sub-loy-

alties in the list of priorities of the Iraqi citizen and the decline of loyalty to Iraq, and thus the Iraqi citizen is looking for security and stability through the tribe, nationalism and sect, which affected the concept of citizenship, and loyalty to homeland was replaced by loyalty to sect, nationalism and doctrine, which resulted in a number of dangerous indicators that had a profound impact on the foundations of the desire for coexistence among the components of the Iraqi people, which led to the failure to establish the principles of societal peace in Iraq.

KEY WORDS: citizenship - Iraq - community peace – minorities

توطئة:

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات متلاحقة وتطورات سريعة في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق تلك المجتمعات من هذا التغير السريع، ومنها الدول العربية والإسلامية التي تخشى أن تؤدي هذه التحولات الاجتماعية المتسارعة والمرتبطة بالتطور العلمي إلى التأثير على قيمها ومبادئها، يأتي العراق على رأس تلك المجتمعات التي مرت بتغيرات جلية شملت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانعكست على فهم المجتمع العراقي لركائز مفهوم المواطنة.

بيد أن من أهم ما يميز العراق عمقه التاريخي الذي يتجاوز سبعة آلاف عام، وقد تعاقبت فيه الحضارات السومرية والبابلية والاشورية والإسلامية والعباسية، التي زخرت كلها بالعطاء الحضاري الغزير والمبتكر، لكن هذا التاريخ الزاهر واجهته موجة من الاحتلال الأجنبي أثرت على بنيتة السياسية والاجتماعية والثقافية، ورغم هذا ظل الشعب العراقي صامداً متمسكاً بوحدته الوطنية، في وجه التيارات التي تهدف إلى خرق النسيج الاجتماعي لمكوناته.

أهم ما يميز العراق عمقه التاريخي الذي يتجاوز سبعة آلاف عام، وقد تعاقبت فيه الحضارات السومرية والبابلية والاشورية والإسلامية والعباسية

وفي هذا السياق، ركزت الدراسة على فترة حكم الرئيس برهم صالح منذ عام 2018 إذ شهدت فترة توليه حكم البلاد، دفاعاً جلياً عن حقوق الأقليات العرقية والدينية في العراق، وأفضى ذلك إلى حصول الأكراد على بعض حقوقهم، وسعى برهم صالح إلى أن يكون ممثلاً عن كل أطراف المجتمع العراقي، وساعد على ذلك أن صالحاً يُعد سياسياً معتدلاً، لذا حرص على لعب دور الوسيط بين أربيل وبغداد الأمر الذي خفف من حدة التوتر والنزاع القائم طوال الأربع أعوام الماضية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي يُعرف مفهوم المواطنة وأبعاده الأساسية ومفهوم السلم المجتمعي وأسس تطبيقه، بجانب هذا يبرز أهمية منهج دراسة الحالة، لتناول خصوصية المفهوم في المجتمع العراقي من خلال طرح معوقات ترسيخه، ومن ثم عرض لأهم آليات تطبيق مفهوم المواطنة لتحقيق السلم المجتمعي في العراق، باعتبار أن المواطنة لها دور كبير وأهمية قصوى في الحياة الاجتماعية، ودورها في تجسيد قيم التضامن والانتماء في المجتمع.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن استمرار الصراع السياسي وظهور مشكلة التنظيمات الإرهابية في العراق، وتغلغل الممارسات العنصرية في بنية المجتمع العراقي، وتصاعد التدخلات الإقليمية والدولية، دفعت إلى بروز مشكلة هجرة الأقليات الدينية والعرقية من العراق، الأمر الذي أثر بالسلب على التركيبة الديمغرافية للعراق واختفاء ظاهرة التنوع الإثني التي تميز بها العراق منذ عقود، وانعكس هذا على هوية العراق التي تشكلت تاريخياً على أساس التنوع من خلال تغليب الأقليات العراقية لهوياتهم الفرعية على حساب هويتهم الوطنية، وتخبط مفهوم المواطنة داخل المجتمع العراقي.

الإشكالية البحثية:

تبدو معضلة المواطنة في غاية التعقيد في الحالة العراقية في الوقت الراهن، إذ أن مفهوم المواطنة بات غاية في الضبابية ليس فقط على مستوى الشارع العراقي بل بين النخبة السياسية، فقد تعددت الهويات والانتماءات، وعم الجدل والاضطراب بعض القوانين والتشريعات التي جرى إقرارها في واقع من الفوضى والصراع وغياب الأمن وفقدان السيادة الوطنية. وقد انعكس هذا الحال على سياسات وثقافات متباينة وصراعات بين بعض مكونات المجتمع العراقي؛ هذا من شأنه أن يضعف التماسك الاجتماعي والوطني ويزيد من حدة التناحر الداخلي الذي عانت منه العراق بسبب تحريف مفهوم المواطنة وتشويه جوهره، فالمواطنة لا ترتبط بالطائفة وبالقبيلة وباللغة وبالأحزاب؛ بل هي في أبسط معانيها علاقة انتماء بالوطن، وهو ما يثير تساؤلات بحثية عدة أبرزها؛ كيف تساهم المواطنة في تحقيق السلم المجتمعي في العراق؟

وهو ما يمكن دراسته من خلال عرض مفهوم المواطنة وأبعاده في المجتمع العراقي، ودراسة مفهوم السلم المجتمعي وتناول التركيبة العرقية للمجتمع العراقي، ومن ثم المعوقات التي تقف أمام ترسيخ أسس المواطنة في العراق، ما يستوجب

طرح آليات لتحقيق مفهوم المواطنة للوصول إلى السلم المجتمعي المنشود في البلاد.

مفهوم المواطنة

تعرف المواطنة على أنها المكان الذي يستقر فيه الفرد استقراراً ثابتاً داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في الحكم، ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوٍ من دون أي نوع من التمييز مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد، يحدد مفهوم المواطنة في دستور جمهورية العراق لعام 2005 بمجموعة من المواد والقواعد أهمها المادة 14 التي تنص على أن: العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. ولتحقيق ذلك، من الضروري توافر القواعد المؤسسة للمواطنة وهي: أولاً: قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون دون تمييز، ثانياً: قاعدة المشاركة الفعلية ودون تمييز بكل أبعاد المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثالثاً: قاعدة الحرية وتقبل الرأي والرأي الآخر، وأخيراً قاعدة العدالة في توزيع السلطة والدخل والمكانة الاجتماعية⁽²⁾.

يتضح من خلال ما تقدم، أن المواطنة المنشودة توفر آلية العيش المشترك وسط التنوع والاختلاف وتولد جانبي الواجبات والحقوق، لذا فإن المواطنة بشكل فعال هي رابطة قانونية تحفز الأفراد والجماعات، لعيش حياة أفضل، وتطوير دولتهم، وترشيد الحكم فيها، وتحسين أنظمتها الحياتية المتنوعة، دون

أن يُنتظر ذلك من حاكم ما أو نخبة ما أو إرادة خارجية⁽³⁾.

مفهوم السلم المجتمعي

يقصد به وجود حالة السلام والوثام الإنساني داخل المجتمع كعنصر أساسي من عناصر تقدم وتطور بناء المجتمع وأفراده، وتتحدد عوامل دراسة وتقييم طبيعة سلوك وممارسات أي مجتمع بواقع السلم الاجتماعي السليم، من خلال بروز ظواهر بناء علاقاته المجتمعية وقبوله بواقع حالة التعايش السلمي، ومد جسور التواصل الاجتماعي بين مختلف أفراده وشرائحه المختلفة وقواه الدينية والعرقية والسياسية والطبقية، فالسلم الاجتماعي هو توافر الاستقرار والأمن والعدل الكاف لحقوق الأفراد في المجتمع⁽⁴⁾.

(1) حميد فاضل حسن، «إشكالية المواطنة في العراق: تأسيس خاطئ وواقع مأزوم: الأسباب والمعالجات»، مجلة الديمقراطية، مج 17، ع 66، 2017، ص 16.

تعرف المواطنة على أنها المكان الذي يستقر فيه الفرد استقراراً ثابتاً داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في الحكم

(2) عماد عجيل، «المواطنة في العراق بعد 2003: دراسة في الأسباب والتحديات»، جامعة تكريت للعلوم السياسية، ع 8، 2016، ص 127.

المواطنة بشكل فعال هي رابطة قانونية تحفز الأفراد والجماعات، لعيش حياة أفضل، وتطوير دولتهم، وترشيد الحكم فيها

(3) الفاتح عثمان محجوب، «المواطنة: دراسة مقارنة»، مجلة الراصد، س 10، ع 17، 2016، ص 65.

(4) رغد نصيف جاسم، «دور المواطنة في بناء الامن الوطني في العراق»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 42، 2013، ص 46.

ومن هذا تتمثل أهم مبادئ تحقيق السلم الاجتماعي في العدل والمساواة؛ فالمجتمع الذي يتساوى الناس فيه أمام القانون، تقل فيه دوافع العدوان، وأسباب النزاع. أما إذ حدثت ممارسات الظلم وعانى البعض الحرمان والتمييز، فهنا ينعدم السلم الاجتماعي، وثانياً ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع؛ فإذا كان المجتمع متعددًا في انتماءاته العرقية أو الدينية أو المذهبية فيجب ضمان حقوق تلك الأقليات، ومصالحها المشروعة، في ظل النظام والقانون وبهذا يتحقق السلم المجتمعي⁽⁵⁾.

(5) المرجع السابق، ص 47.

الطبيعة التعددية في المجتمع العراقي

يظهر جلياً أن التعدد في التكوين الاجتماعي ظاهرة اجتماعية وتاريخية طبيعية لا يخلو منها مجتمع، فهي ليست بحد ذاتها مصدراً لحالة الانقسام في أي مجتمع من المجتمعات، إلا أن طريقة التعاطي مع تلك الظاهرة والتعامل الخاطيء مع ظاهرة التعدد هو السبب في إنتاج التوترات والصراعات السياسية داخل المجتمع الواحد، ففي الوقت الذي نجحت فيه أغلب الدول المتقدمة في إرساء أسس وقواعد حضارية لحل مثل هذه المشكلة وتحويلها إلى عنصر قوة وثناء، لا تزال خطى العديد من البلدان النامية متعثرة في هذا الاتجاه⁽⁶⁾.

(6) بشار فتحي جاسم، "المواطنة ودورها في تعزيز السلم الأهلي في العراق"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 3، ع 2، 2020، ص 677.

ويعد المجتمع العراقي من بين المجتمعات ذات التركيبة المتنوعة قوميًا، ودينيًا، واثنيًا؛ حيث ينقسم دينيًا بين المسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة واليزيديين، ومذهبيًا إلى الشيعة والسنة، وقوميًا إلى عرب وكرد وتركمان، وتعتبر قوميتا العرب والكرد القوميتين الرئيسيتين في البلاد، إذ أن العراق يُمثل منذ القدم نموذجًا للتعايش السلمي بين مكوناته الدينية

ويعد المجتمع العراقي من بين المجتمعات ذات التركيبة المتنوعة قوميًا، ودينيًا، واثنيًا

والعرقية والمذهبية؛ حيث اندمجت فيه الثقافات والعادات الاجتماعية والمشاركات السياسية والتربوية وحتى الدينية لمكونات عرقية أصيلة عبر آلاف السنين، وأخرى مستوطنة وافدة من تركيا وإيران. غير أن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في العام 2003؛ تبعه تدهور واضح للقيم الاجتماعية والسياسية، وتكريس مفاهيم المحاصصة والطائفية بدل الاعتبارات القانونية والحقوقية وانقسام لمكونات المجتمع العراقي⁽⁷⁾.

(7) إبراهيم الحيدري، «الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق»، الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني، وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، بغداد، 2009، ص 6

وفي هذا السياق، نجد أن العراق يتألف وفقاً لدستور 1970 من قوميتين رئيسيتين، هما: العربية والكردية، وتمثل القومية العربية غالبية سكان العراق نحو 80%، بينما القومية الكردية تمثل 15% وتتوزع بقية الملل والطوائف كاليهود والمسيحيين

(8) المرجع السابق، ص 7

والصابئة المندائيين والأزيديين والآشوريين والشبك على نسبة 5% من المجتمع العراقي. وتتوزع الأقليات الدينية والعرقية على كامل مساحة العراق تقريباً ويظهر التوزيع الجغرافي للأقليات⁽⁸⁾، وفي إحصاء أجرته وزارة التخطيط العراقية، عام 2020، أن حجم سكان العراق تجاوز 40 مليوناً، وتشمل خريطة الأقليات في المجتمع العراقي:

1- الأكراد

يشكّل الأكراد المجموعة العرقية الثانية من حيث عدد السكان بحوالي 15%، وهي بحسب آخر إحصائية لسكان إقليم كردستان أجرتها إدارة الإقليم، عام 2020، يتمركزون في محافظات؛ أربيل، والسليمانية، ودهوك، وحلبجة، كما يوجد الأكراد وبأعداد قليلة في محافظات ديالى وواسط والعاصمة، بغداد. ودينياً نجد أن ما يقرب من 97% من الأكراد مسلمين؛ منهم 80% سنّة، و17% شيعة ويتوزعون من الناحيتين الجغرافية والسياسية على الدولتين: العراقية والإيرانية، ويشكّل الأكراد المسيحيون والصابئة نسبة 3% من مجموع الأكراد في العراق⁽⁹⁾.

2- التركمان

يعيش التركمان في المنطقة الفاصلة بين العرب والأكراد ويشكّل السنة التركمان نحو 50% من تركمان العراق، ويتشرون في كركوك ومدن الشريط التركماني في جلولاء والسعدية وكفري وسليمان بيك وينكجة وحميرين وتلعفر، بينما يمثل التركمان الشيعة نحو 50% أيضاً ويشكلون غالبية في أفضية: طوزخورماتو وتلعفر وداقوق ونواحي أمرلي وتازة خورماتو وقزانية وقرّة تبة، بالإضافة إلى بلدات وقرى، مثل: البشير وبسطاملي، وقرى حول الموصل وأحياء كبيرة في كركوك وكذلك في خانقين وبلدروز وبدرة وجصان في محافظة ديالى.

3- المسيحيون

تعدّ المسيحية ثاني أكبر ديانة في العراق بعد الإسلام، وهي ديانة مُعترف بها في الدستور العراقي الذي أسماهم الكلدوآشوريين، وتعني كل أقسام المكون المسيحي من الكلدان، والآشوريين، والسريان الأرثوذكس، والأرمن. يتركز وجودهم في بغداد والموصل والبصرة وكركوك ومناطق من إقليم كردستان العراق، غير أنه تراجع عدد المسيحيين في العراق إلى 120 ألف مسيحي في عام 2019 مقابل 1.5 مليون مسيحي قبل عام 2003 جراء حملات ترهيب وتهجير تسبب في تناقص أعدادهم⁽¹⁰⁾.

4- الأيزيديين

الأيزيديون عرقياً هم خليط من الأكراد والعرب والفرس والأتراك، وهم بذلك يتكلمون لغات هذه القوميات، وتتراوح أعداد هذه الأقلية العرقية بين 500 ألف

(9) Central Intelligence Agency, The World Fact Book, Iraq, Available at: <https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iraq/#people-and-society>

(10) Shamiran Mako, "Subverting Peace: the Origins and Legacies of de-Baathification in Iraq", *Journal of Intervention and Statebuilding*, Vol. 15.No.4, 2021, p 478.

و700 ألف نسمة، ويتوزعون في محافظة نينوى: قضاء الشيوخان، وبعشيقه، وبحزاني، والقوش، وظهرت الأيزيدية في بلاد ما بين النهرين قبل أكثر من أربعة آلاف عام، وتجد جذورها في الزرادشتية، وقد اختلطت على مرّ الزمان بالمسيحية والإسلام.

5- الصابئة المندائيون

يُقدر عددهم حاليًا بـ15 ألف شخص يوجدون في بغداد والمحافظات الجنوبية. ويتكلمون اللغة الآرامية فضلاً عن العربية، ويعتبر الصابئة ديانتهم إحدى الديانات الإبراهيمية.

6- الشبك

في الوقت الذي اعتبرت الحكومات العراقية قبل 2003 الشبك عرباً أيزيديين، فإن الكثير من المصادر المعتبرة تشير إلى أن الشبك ينحدرون من أصول غير عربية، وهم مسلمون منقسمون بين شيعة اثني عشرية وسنة شافعية، لهم لغتهم الخاصة التي يُعتقد أنها خليط من اللغات العربية والكردية والفارسية والتركمانية، استوطنوا قرى صغيرة شرق الموصل.

7- اليهود

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد اليهود في العراق قبل العام 1948 بلغ حوالي 135 ألف يهودي؛ توزعوا على العاصمة، بغداد، ومحافظات عدة، لكن وبسبب الضغوط الكبيرة التي تعرض لها اليهود لدفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين بعد إعلان إنشاء إسرائيل بدأت أعدادهم تقلص حتى بلغ عددهم في عام 2003 أقل من 100 شخص فقط وما زال البعض القليل ممن تبقى منهم يقوم برعاية ومتابعة أصول اليهود العراقية في بغداد وغيرها من مدن العراق⁽¹¹⁾.

معوقات بناء المواطنة في العراق

تواجه عملية بناء المواطنة الفعالة في العراق جُملة من المعوقات تقف أمام الاستفادة من البناء الاجتماعي الشري للعراق في تأسيس مجتمع قوي يزخر بكل طوائفه كما سبق وأن ذكرنا، ومن أبرز تلك المعوقات ما يلي:

1- إشكالية ترسيخ الديمقراطية في العراق؛ فتاريخياً ارتبطت الديمقراطية بوجود قوة أجنبية تطبق أسسها في العراق فتكون الديمقراطية جزءاً من خيارات المحتل وترتيباته، إذ عرف العراقيون الديمقراطية عام 1921 من خلال دستور وهياكل مؤسساتية أوجدتها سلطة الاحتلال البريطاني، وعرفوها ثانية بعد عام 2003 من خلال دستور ومؤسسات شارك المحتل الأمريكي في وضعها أو توجيه مسارها بشكل أو آخر. لذا فالخيار الديمقراطي لم يكن في يوم من الأيام خياراً عراقياً

الأيزيديون عربياً هم خليط من الأكراد والعرب والفرس والأتراك، وهم بذلك يتكلمون لغات هذه القوميات

(11) سليم الدليمي، «تحديات دولة المواطنة في العراق»، مجلة الديمقراطية، مج21، ع82، 2021، ص143.

شعبيًا، وهذا جعل الشعب غير مستعد لتحمل أعبائه وضربيته، ليمر بعملية تحول ديمقراطي تدريجي ترسخ قيمه ومؤسساته في بنية اجتماعية وثقافية ومؤسساتية تشبعت بالحكم السلطوي لقرون طويلة، لذا فإن وصول الديمقراطية الخاطيء إلى العراق، جعل فكرتها وآليات عملها، غالبًا ما ينظر لها على أنها جزء من إملاءات قوى أجنبية خارجية التي لا بد من التخلص منها⁽¹²⁾.

**وصول الديمقراطية الخاطيء
إلى العراق، جعل فكرتها وآليات
عملها، غالبًا ما ينظر لها على
أنها جزء من إملاءات قوى أجنبية
خارجية**

2- النخبة السياسية العراقية؛ وجوب اتصاف النخبة السياسية بصفات محددة لبناء العراق على أسس حديثة وعادلة، غير أن السلوك السياسي لبعض السياسيين في العراق وحرصهم على بقائهم في السلطة وعدم التخلي عنها تحت أي ظرف كان، لذا غالبًا ما تصب القوانين والإجراءات الحكومية في مصلحة النخبة السياسية دون الاهتمام بمطالب الشعب، في الوقت الذي تقتضي الديمقراطية جعلها في مصلحة الشعب. كما أن تعطيل القوانين أو تجاوزها، وعدم تحمل استحقاقات نجاح الديمقراطية، ومحاولة توظيفها لمصلحة هذا الطرف، يعرقل بصورة مباشرة عملية تشكيل المواطنة الفعالة لدى المواطن العراقي؛ وانعكس ذلك سلبًا على التحول الديمقراطي في البلاد⁽¹³⁾.

(12) Hanaa Al-Bazi, "Elements of consolidating the principle of citizenship in Iraq after 2003." *Nasaq*, Vol. 30, 2021, p 63.

(13) عبير سهام مهدي، «رؤية مقترحة لإعادة تشكيل فهم المواطنة في العراق الجديد»، المجلة السياسية والدولية، ع 6، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 29.

3- الثقافة السياسية في العراق؛ يعاني العراق مثل معظم تجارب التحول الديمقراطي في دول العالم النامي من غياب ثقافة سياسية مشجعة على تنفيذ أسس الديمقراطية وقبول الرأي الآخر وحرية الدين والمعتقد، لذا نجد أن الثقافة السياسية السائدة هي ثقافة تقليدية أبوية؛ وتجد مظاهر هذه الثقافة داخل الأسرة، كما تجدها في العلاقة بين الأديان والمذاهب والاثنيات والمناطق الجغرافية، رغم وجود قيم إيجابية كثيرة يتعايش بها الشعب العراقي، ولكن تعايشهم السياسي يواجه مشكلة حقيقية تجعل السيادة للقيم السلبية على حساب القيم الإيجابية⁽¹⁴⁾.

(14) ناظم نواف الشمري، "معالجة أزمة المواطنة في العراق وسلها"، المجلة الدولية والسياسية، العدد 26، 2015، ص 357.

**رغم وجود قيم إيجابية كثيرة
يتعايش بها الشعب العراقي،
ولكن تعايشهم السياسي يواجه
مشكلة حقيقية تجعل السيادة
للقيم السلبية على حساب القيم
الإيجابية**

آليات بناء المواطنة في المجتمع العراقي

ومما تقدم يظهر بوضوح الحاجة إلى وضع أسس لبناء المواطنة لإرساء السلم المجتمعي في العراق، خاصة في ظل المرحلة الحالية التي يمكن اعتبارها مرحلة بناء دولة جديدة، ما يستلزم بالضرورة تعريف النظام السياسي للعراق وفق اعتبارات إعادة تشكيل الهوية الوطنية العراقية مع وجود منظومة من الآليات والتي تتضمن وسائل قاعدية تعد الأساس الموضوعي لاسترجاع معنى المواطنة والمواطن⁽¹⁵⁾، عبر جملة من الوسائل والآليات يتمثل أبرزها فيما يلي:

(15) وصال نجيب العزاوي، «المواطنة بين الثوابت والمتغيرات»، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، 2008، ص 24.

أولاً- المشاركة السياسية كأحد أبرز الآليات السياسية، وهنا لا بد من إدراك إنها تمثل عدد من الحقوق يمتد من حق الانتخاب والترشيح إلى حل أزمة استيعاب القوى الاجتماعية الصاعدة مع ظروف بناء الدولة والتي بدورها تخلق واقعاً اجتماعياً وقوى سياسية جديدة، وهذا يوجب على النظام السياسي ليس فقط تحقيق موازنة بين القوى الاجتماعية داخل البلد، وإنما احتواء القوى والمجموعات السياسية الجديدة.

إذ خلق انهيار مؤسسات الدولة عام 2003؛ فجوة إدارية وقانونية وسياسية أسهمت في تفجير المطالبات الاثنية والطائفية، وتزامن هذا مع انتشار الإرهاب والتطرف في العراق، واستمرار العنف الداخلي؛ فأصبح من الملزم عودة هذه المؤسسات للتقليل من الفجوة الناتجة عن غياب المأسسة، ليس فقط لاعتبارات الحفاظ على كيان الدولة والمجتمع في مرحلة إعادة بناء الدولة، وإنما لاستيعاب التغير الاجتماعي المتسارع، ولضمان أداء النظام السياسي لوظائفه المتنوعة وهي في ذات الوقت إحدى مقتضيات نمو وتطور النظام السياسي ليكون قادراً بدرجة عالية على الاستجابة لمطالب بيئته⁽¹⁶⁾.

**خلق انهيار مؤسسات الدولة
عام 2003؛ فجوة إدارية وقانونية
وسياسية أسهمت في تفجير
المطالبات الاثنية والطائفية**

ثانياً- الآليات الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ببناء المواطنة في المجتمع العراقي حيث أنّ الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع تُعد محفزات الصراعات العنيفة التي تقضي بدورها على الحد الأدنى من الاتفاق حول الأسس الجوهرية داخل المجتمع. فإن مقدرة المجتمع العراقي على الاندماج والوصول إلى تسويات للمنازعات السياسية بالطرق السلمية، ترتفع نسبتها بارتفاع المستوى الاقتصادي، أي وجود علاقة طردية ما بين التطور الاجتماعي والاقتصادي وحل المشاكل السياسية والمنازعات؛ ومن ثم لا بد من إدراك أن المواطنة المتكاملة لا تعتمد على المشاركة السياسية في المجتمع، بل لا بد من التمتع بالحقوق الاقتصادية ولو بالحد الأدنى لتقوية الإحساس لدى الفرد بمعنى المواطنة والولاء للوطن، عن طريق إشعاره بالإنصاف⁽¹⁷⁾.

ثالثاً- الآليات الثقافية لبناء مواطنة فعالة تخدم السلم المجتمعي للعراق؛ ترتبط بشرط هو أن أي محاولة لإشاعة أي شكل لثقافة سياسية معينة كأداة لاسترجاع المواطنة يجب أن يسبقها عملية تأهيل سياسي، والتي هي جزء من عملية التأهيل الاجتماعي لكامل الشعب، فالتأهيل السياسي هو المرحلة الأولى من عملية تشكيل الثقافة السياسية المطلوب بلوغها داخل المجتمع.

فالثقافة السياسية -بهذا المعنى- هي الأساس مدلول جمعي وليس فردي فالثقافة

(16) هند خضير. "حق المواطنة في العراق الجديد على وفق رؤية المرجعية الرشيدة"، مجلة مركز دراسات الكوفة، مج 2، ع 2021، ص 254.

(17) Reidar Visser, "Ethnicity, federalism and the idea of sectarian citizenship in Iraq: a critique," *International Review of the Red Cross*, Vol. 89.No.868, 2007, p 809

السياسية ليست نمطاً قيمياً فردياً ولكنها نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة، وبذلك فإن العمل على استرجاع سيادة الشعور بالمواطنة يتطلب الكثير من العمل وعلى كل المستويات من النخبة السياسية والمواطنين، وفي جميع الحقول السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لجعل هذا العراق محط تعلق العراقيين⁽¹⁸⁾.

الخاتمة

على الرغم من طبيعة التراكمات التاريخية التي اتخذت شكلاً متعدد الظواهر والتي كانت لها تأثيراتها السلبية على مفهوم المواطنة في العراق، إلا أنه بالمقابل يمكن استرجاع هذا الانتماء من خلال معرفة مصادر التأثير على هوية العراقي ومعالجتها بنفس شكل مصدر التأثير، فإذا كان التأثير غياب شيوع ثقافة سياسية موحدة استوجب العمل على إبراز ثقافة سياسية موحدة، وإن كان التأثير غياب المؤسسة وفراغ إداري وقانوني، استوجب التسريع في عملية تفعيل المؤسسات، وإن كان التأثير التحديات الاقتصادية وغياب الخدمات والإنجازات، تطلب السعي لإنصاف المواطن اقتصادياً، مع التأكيد على ركائز المواطنة الأساسية، العدالة والمساواة والحرية.

**استرجاع سيادة الشعور بالمواطنة
يتطلب الكثير من العمل وعلى كل
المستويات من النخبة السياسية
والمواطنين**

وعليه؛ فإن المعالجات لتلك المشكلات تتطلب إرادة سياسية تدرك جيداً مدى وحجم التحديات مع ضرورة توافر القناعة لدى كل من النخب السياسية بأن الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ضرورة للخروج من أزمة المواطنة وأن تأجيل ذلك يعني بالتبعية قصور في مفهوم السلم المجتمعي الذي يسعى العراق لتحقيقه.

الاستنتاجات:

يعود هذا إلى أن المواطنة ليست مجرد حقوق وواجبات صارمة ومؤسسات مادية فحسب، وإنما تفاعل مستمر بين مكوناتها بما فيها العنصر البشري الذي يعد الحجر الأساس فيها، كونه هو الهدف والوسيلة، فالمواطن العراقي إليه تعود المواطنة لكونه هو موضوع الحقوق وموضوع الواجبات، وموضوع تحريك المؤسسات والنظم لاستيفاء تلك الحقوق وأداء تلك الواجبات، والمواطنة بهذا تعمل على ضمان استمرار الدولة والمجتمع من خلال تمكين المواطن من حقوقه والدولة من حقوقها، والعمل من أجل رفعة الوطن وتقدمه ونمائه، وتحقيق سلمه الاجتماعي، فهي تُسهم في تشكيل شخصية المواطن والهوية الجماعية للوطن الثقافية والاجتماعية والفلسفية.

التوصيات:

ومن ثم يُمكن القول مما تقدم أن ترسيخ رابطة المواطنة في العراق وتحويلها الى رابطة فعالة تركز على وجود مواطنين فاعلين مبادرين يحمون مواظمتهم ويضمنون استمرارها، واجه وما زال عقبات خطيرة مصدرها البنية الاجتماعية والسياسية للدولة والمجتمع، بدون حل تلك العقبات والسعي لتخفيف حدتها، ومن ثم إبعاد تأثيراتها المعرقة لشئء مواطنة عراقية حقيقية ستبقى هذه المواطنة فاقدة للضمانات الجوهرية لترسيخ وجودها وقيمها وآلياتها في البيئة العراقية، وهذا هو التحدي الكبير أمام الرئيس المرتقب للعراق.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم الحيدري، «الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق»، الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني، وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، بغداد، 2009.
2. بشار فتحي جاسم، «المواطنة ودورها في تعزيز السلم الأهلي في العراق»، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج3، ع2، 2020.
3. حميد فاضل حسن، «إشكالية المواطنة في العراق: تأسيس خاطئ وواقع مأزوم: الأسباب والمعالجات»، مجلة الديمقراطية، مج17، ع66، 2017.
4. رغد نصيف جاسم، «دور المواطنة في بناء الامن الوطني في العراق»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع42، 2013.
5. سليم الدليمي، «تحديات دولة المواطنة في العراق»، مجلة الديمقراطية، مج21، ع82، 2021.
6. عبير سهام مهدي، «رؤية مقترحة لإعادة تشكيل فهم المواطنة في العراق الجديد»، المجلة السياسية والدولية، ع6، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010.
7. عماد عجيل، «المواطنة في العراق بعد 2003: دراسة في الاسباب والتحديات»، جامعة تكريت للعلوم السياسية، ع8، 2016.
8. الفاتح عثمان محجوب، «المواطنة: دراسة مقارنة»، مجلة الراصد، س10، ع17، 2016.
9. ناظم نواف الشمري، «معالجة أزمة المواطنة في العراق وسبلها»، المجلة الدولية والسياسية، العدد 26، 2015.
10. هند خضير. «حق المواطنة في العراق الجديد على وفق رؤية المرجعية

- الرشيدة»، مجلة مركز دراسات الكوفة، مج 2، ع 2021، 62.
11. وصال نجيب العزاوي، «المواطنة بين الثوابت والمتغيرات»، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008
ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:
1. Hanaa Al-Bazi,. “Elements of consolidating the principle of citizenship in Iraq after 2003.” **Nasaq**, Vol. 30 ,2021
 2. Reidar Visser, “Ethnicity, federalism and the idea of sectarian citizenship in Iraq: a critique,” **International Review of the Red Cross**, Vol. 89.No.868, 2007.
 3. Saad Salloum, “Minorities in Iraq: National Legal Framework, Political Participation, and the Future of Citizenship Given the Current Changes.” **Beyond ISIS: History and Future of Religious Minorities in Iraq**. Transnational Press London, 2019.
 4. Shamiran Mako, “Subverting Peace: the Origins and Legacies of de-Baathification in Iraq”, **Journal of Intervention and Statebuilding**, Vol. 15.No.4, 2021.
 5. Central Intelligence Agency, The World Fact Book, Iraq, Available at: <https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iraq/#people-and-society>